التعليم عاملا من عوامل التوحيد فى الثقافة العربية *

التباين والاختلاف بين البشر سنة من سنن الله فى خلقه : " ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم " ، الروم / ٢٢ ، وهذا الاختلاف والتباين من شأنه أن يتيح فرصة لتعدد الاجتهادات ، وإثراء الفكر بوجهات النظر المختلفة ، ومن هنا فإن من أهم المبادئ التى يحرص المربون على الالتزام بها فى إقامة نظم التعليم وتأسيس المؤسسات التعليمية وممارسة عملية التعليم ، مراعاة ما بين الأفراد من " فروق فردية " وإتاحة الفرص لأصحاب المواهب المتميزة ، والقدرات الخاصة ، كى ينموا هذه المواهب والقدرات .

لكننا ، من ناحية أخرى نجد أن المجتمعات الحديثة تحرص كذلك على توفير الكثير من القنوات والسبل التى تقيم بها جسور التفاهم بين أفرادها ، والتعاون والتضافر فى مواجهة مشكلات الحاضر واستشراف المستقبل . ولقد أثبتت الخبرة البشرية أن أحد السبل الهامة على هذا الطريق أن يتلقى أبناء الأمة قدرا مشتركا من المفاهيم والمعارف والقيم والاتجاهات والقيم والمهارات ، وخاصة فى سنوات التكوين الأولى ، وهو ما يقوم به تعليم المرحلة الأولى ، حتى لقد مال كثيرون إلى تسميته بالتعليم الأساسى انطلاقا من أن هذه المرحلة تقيم أساسيات المواطنة بتعليمها أساسيات الثقافة وقسماتها المشتركة ، وفى هذا الشأن نجد وعيا مبكرا بهذا الفكر المصرى ، فقد كتب أحمد لطفى السيد فى (الجريدة) مؤكدا : " أصلان اثنان يجب على ولاة التربية فى مصر العمل بهما حتى تأتى التربية بالنتيجة المقصودة منها ، وهما : إنماء الشخصية أو الاستقلال الذاتى فى نفس الفرد ، وإنماء المشابهات والخواص الاجتماعية فى نفوس الأفراد " .

وإذا كان هذا صحيحا على وجه العموم بالنسبة للمجتمع الواحد ، فإنه لا يقل صحة بالنسبة لمجموعة من المجتمعات التى تشترك فى كثير من العناصر والقسمات الثقافية ، مثل مجموعة الدول العربية ، فالصفة العربية التى نطلقها إنما تتعلق بالدرجة الأولى بالثقافة السائدة فى هذه الدول .

وقد وعى كثيرون من قادة الدول العربية من المفكرين والسياسيين ، منذ وقت مبكر ، وخاصة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، إن الظروف السياسية إذا كانت قد فرضت تعددا فى الكيانات السياسية ، إلا أن هذا التعدد لا يلغى ما بين هذه الكيانات من عناصر اشتراك وتشابه فى العديد من العناصر الثقافية ، أبرزها وأخطرها بطبيعة الحال اللغة العربية ، والتى كتب بها ألوف الكتب المتضمنة تراث الأمة الثقافى عبر قرون عدة .

---

* قدمت إلى شعبة الثقافة بالمجلس القومى للثقافة عام ١٩٩٨ .

وكان من الطبيعي أن يبرز " التعليم " أمام الجميع ، سبيلا من أهم السبل لتعميق الوحدة الثقافية وتطويرها وإثرائها ، إلى الدرجة التي جعلت هذه القضية تفرض نفسها لتكون من أولى الخطوات التي شهدتها الثقافة العربية في العصر الحديث .

ولعل أول جهد رسمي بذل على طريق الوحدة الثقافية هو تلك المعاهدة التي عقدت في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ باسم (المعاهدة الثقافية بين دول الجامعة العربية) ، وبفحص هذه المعاهدة نتبين أنها كانت ترمي إلى تحقيق غرضين :

١. تعريف أبناء الدول العربية بعضهم ببعض ، وتوضيح فكرة الأمة العربية وخصائصها في أذهانهم ، وتعبئة شعورهم حولها .
٢. تنشيط الحركة الفكرية في البلاد العربية ، وتطوير الثقافة العربية بتغذيتها بمكتسبات العلم الحديث ومخترعات الحضارة العالمية .

وإذا بحثنا عن طريق تحقيق الهدف الأول في المعاهدة وجدنا أن الغالب عليها هو الطابع التعليمي ، منها :

أ- تبادل المدرسين والطلاب بين المعاهد الفنية لدول الجامعة (المادتان ٢ ، ٣) .

ب- تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلاد العربية وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة (المادة / ٤) .

ج- تبادل إنشاء المعاهد العلمية والتعليمية (المادة / ٥) .

د- توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة ، وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات ، والعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث ، وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية (المادة / ٩) .

ه- توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف العلمية والتاريخية والفنية في البلاد العربية (المادة / ١٠) .

و- توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والإذاعة ، وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر ، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية ...الخ (المادة / ١١) .

ز- أن تدخل دول الجامعة في مناهجها من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن هذه البلاد وخصائصها ، وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ (المادة / ١٢) .

وفى المؤتمر الثقافى العربى الأول الذى أنعقد بلبنان سنة ١٩٤٧ جاءت إشارة صريحة تطالب الدول العربية بتوجيه مناهجها توجيها قوميا ، وجاء ذلك بصفة خاصة بالنسبة للدراسات الاجتماعية حيث أكدت على أن " تشتمل هذه الدراسات من المسائل الاجتماعية والاقتصادية فى الوطن المحلى ، وفى البلدان العربية ما يقوى الروح القومية ، كما تشمل دراسة الأخلاق ونظم الحكم عامة ، ونظم الحكم فى البلاد العربية بصفة خاصة " وتوالى بعد ذلك عقد مؤتمرات ثقافية عربية فى السنوات التالية .

ولابد أن نلفت النظر إلى أن المؤتمرات التى درجت جامعة الدول العربية على عقدها فى الفترة الأولى من عملها كانت تعقد باسم (المؤتمر الثقافى ...) ومن ثم لم تقتصر أهدافها وسياساتها على العمل التعليمى بمعناه المختص ، بل امتدت لتشمل السياسة الثقافية التى تشكل المنطلق الفكرى للعمل التعليمى والموجه له .

وأنعقد أول مؤتمر للمعلمين العرب فى الإسكندرية سنة ١٩٥٦ ، وقد توصل هذا المؤتمر إلى توصيات تناولت التعبئة الروحية والخلقية للمواطن العربى وتوجيهه ، وتشكل اتحاد عربى للمعلمين ، توالت بعد ذلك مؤتمراته ، وأنشطته على هذا الطريق .

وقد دارت رحى معركة فكرية كبيرة بين " ساطع الحصرى " و " إسماعيل القبانى " حيث تحمس الأول ، بكتاباته وبجهوده وأحاديثه لتوحيد مناهج التعليم ونظمه ، من أجل توفير أقوى السبل للوحدة الثقافية ، بينما طالب الثانى بقدر من التريث والحذر ، فقد ذهب القبانى إلى أنه " لا يجوز توحيد المناهج أو الطرق ، أو الكتب حيث تختلف البيانات اختلافا جوهريا " ، بينما رأى الحصرى ان تنوع البيانات الطبيعية يكسب الأمة بيئة طبيعية متكاملة ، تعزز مكانتها الاقتصادية ، وتقوى وحدتها الثقافية .

وتبلغ الصياغة الفكرية لفلسفة وطرق التوحيد الثقافى بين الدول العربية الذروة بميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى ووفق عليه فى مؤتمر وزارة التربية والتعليم العرب ببغداد فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ . ويبلور الميثاق هدف التربية والتعليم بأنه :

" تنشئة جيل عربى واع مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربى ، يثق بنفسه وبأمته ، ويدرك رسالته القومية والإنسانية ، ويستمسك بمبادئ الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل العليا الإنسانية فى السلوك الفردى والجماعى .....

" وتعمل الدول الأعضاء على رسم الفلسفة التربوية العربية التى تنهض بهذا الهدف العام ، وعلى تعيين أهداف التربية فى جميع مراحل الدراسة ، وإبرازها فى مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال .....

ودارت معظم مواد الميثاق على الوسائل المختلفة للتوحيد الثقافى فى صورة أكثر تقدما من المعاهدات والاتفاقيات السابقة ، ومن الملاحظ أن الكلمات والعبارات التى تضمنتها مواد الميثاق تتميز بعلو الرنين اللفظى ، واستخدام الشعارات التى تخاطب الوجدان القومى ، وتبلغ درجة ملحوظة من العموم الذى أتاح للبعض ، فيما بعد أن يتخفف من مسئولياتها وفقا للتفسيرات والاجتهادات الخاصة .

لكن أهم ما جاء فى الميثاق المشار إلية حقا هو الموافقة على تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية ، ومعهد المخطوطات ،ومعهد الدراسات العربية العالية) إلى منظمة واحدة تشملها جميعا فى نطاق جامعة الدول العربية تسمى (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ، تلك المنظمة التى ظهرت إلى الوجود بالفعل وقادت جهودا كبيرة فيما بعد فى سبيل استثمار التعليم أداة التوحيد .

وقد ناقش المؤتمر الرابع لوزارة التربية الذى انعقد فى صنعاء فى ديسمبر ١٩٧٢ الحاجة إلى وضع استراتيجية لتطوير التربية فى البلاد العربية ، وفى الصياغة النهائية لهذه الاستراتيجية التى ظهرت عام ١٩٧٨ تم التأكيد على أن التعليم إن هو إلا منظومة فرعية من البنية المجتمعية الكلية مما يجعل من المحتم ألا ينظر إلى تطوير التعليم بمعزل عن التطوير الواجب فى باقى البنية المجتمعية ، وفى مقدمتها الثقافة ، ومن هنا أكدت الاستراتيجية على :

- أن التربية ذات وظيفة اجتماعية ، تتفاعل مع مجتمعها بمختلف عناصره ومقوماته .
- أن التربية ذات انتماء قومى تتأثر بالخصائص الحضارية القومية فى مجتمعها وعليها أن تتمثلها فى خير صورها ، وأن تعمل على تطويرها ، فتعمق الوعى بها وبالمساهمة فى تحقيق أهدافها .

وكانت اليونسكو قد بدأت فى العام ١٩٤٨ مشروعاتها لما اصطلح على تسميته بالتربية الأساسية ، وكان نصيب العالم العربى من هذه المشروعات افتتاح مركز خاص بالمنطقة العربية فى قرية سرس الليان بمحافظة المنوفية بمصر عام ١٩٥٢ ، ليستقبل مبعوثين من البلدان العربية لإعدادهم كوادر وقادة للعمل فى بلادهم فى مجال التربية الأساسية ، والتى حددتها اليونسكو بأنها تهدف إلى مساعدة الأفراد – الذين حرموا من فرص التعليم – فى فهم بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم ، كمواطنين وأفراد ، كما تهدف إلى اكتسابهم المعلومات والمهارات التى تمكنهم من التحسين المطرد لأحوالهم المعيشية ، ومن المشاركة بفاعلية أكبر فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى لمجتمعهم المحلى .

وقد تغيرت وظيفة المركز بعد ذلك إلى ما سمى " بتنمية المجتمع " ، ثم إلى ما اصطلح على تسميته " بالتعليم الوظيفى للكبار " . ولا شك أن إقامة عدد من مبعوثين من مختلف الدول العربية عدة شهور ، معا ، دراسة ومعيشة ، أتاح فرصا ذهبية لإقامة جسور ثقافية مشتركة . ومع الأسف الشديد فقد عصفت بالمراكز أعاصير السياسة فى أواخر السبعينات وتحول مركز محلى مصرى يقوم بوظيفة مختلفة إلى حد كبير .

وقبل أن يتوقف العمل بالمركز بصفته العربية كان لابد من التنبيه إلى استمرار الأمية بين مواطنى العالم العربى إنما يعنى افتقاد المواطن للشروط الأولية فى الاتصال الثقافى بمصادر المعرفة ، وبالتالى فقد كان من الأهمية بمكان أن تستنفر الجهود والطاقات من أجل التفكير فى أفضل السبل للقضاء على وصمة الأمية ، ومن هنا فقد توصل خبراء المركز ومستشاروه إلى وضع استراتيجية عربية لمحو الأمية فى الوطن العربى ، كان من أبرز معالمها :

- قومية العمل العربى فى حركة محو الأمية .
- ارتباط حركة محو الأمية بجهود التنمية والتطوير الحضارى .
- ارتباط حركة محو الأمية بحركة التربية فى المجتمع .
- تدعيم أجهزة محو الأمية وكفالة مرونة حركتها .
- تكثيف الجهود بين القطاعات السكانية الغالبية فى بنية السكان .
- تكوين رأى عام بخطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابى للتخلص منها .

كذلك فقد أنشئ ما يسمى بالجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ضمن أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وفضلا عن المؤتمرات التى عقدت وسلسلة البحوث والدراسات التى أجراها خبراؤه ومستشاروه ، فقد استطاع الجهاز أن يضع معالم مشروع لإنشاء ما يسمى " بالصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار " حتى يوفر موارد مالية لهذا المجال الهام ، وذلك عام ١٩٨٥ . ثم وضع خطة قومية لتعليم التعليم الابتدائى ومحو الأمية فى الوطن العربى (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) .

وتوصل الجهد الفكرى فى مجال المواجهة مع الأمية إلى أنه ، إذ كان قد شاع أن الأمية هى سبب التخلف ، إلا انه من الضرورى التنبه إلى الوجه الآخر لها وهو أنها كذلك تعتبر نتيجة من نتائج التخلف ، ومن ثم فإن النهج العلمى الصحيح لمواجهتها ألا تقف الجهود عند حد محو الأمية الأبجدية فقط ، وإنما الاتجاه بكافة القطاعات والقوى المجتمعية فى جهد قومى شامل لمواجهة مواقع التخلف المختلفة ، وبالتالى سمى المفهوم الجديد بـ " محو الأمية الحضارى "

وقد كان ذلك من غير شك تفكيرا محمودا يحمل الكثير من الأمانى الطيبة ، لكن السنين ، كما هو معروف ، مرت سراعا ولم يتحقق من هذه الأمانى حتى الحد الأدنى الذى هو محو الأمية الأبجدية ، كذلك فقد بلغ عدد الأميين فى الوطن العربى عام ١٩٩٠ (٦١,١) مليون نسمة بنسبة ٦٢ % وقدر ان يصبح عدد الأميين عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٦٥,٨ مليون نسمة ، بنسبة ٤٩,٤ % ، مما كان عاملا من العوامل التى ساعدت ، إلى حد ما ، على استمرار عدد من الأفكار الخرافية ، وإعادة اجترار قضايا ومسائل كانت موضوع جدل وتفكير منذ عدة عقود .

أيضا فقد تأسس (اتحاد الجامعات العربية) عام ١٩٦٥ وكان اجتماع رؤساء الجامعات العربية الأعضاء فى الاتحاد دوريا لحضور مجلس الاتحاد ، خطوة جيدة على طريق التعاون والتعارف وتبادل وجهات النظر والخبرات بين الرؤساء ، فضلا عن شعور كل رئيس جامعة بالانتماء إلى محيط أوسع ، وأنه جزء من كل موحد هو اتحاد الجامعات العربية ، أما المؤتمر الذى يحضره من كل جامعة عربية وفد من عدة أعضاء ، فهو لقاء علمى لبحث المشكلات المتصلة بأهداف الجامعات العربية ورسالتها الثقافية .

وقادت بعض الهيئات الرسمية على نفس الطريق إدراكا منها بالدور الخطير الذى يمكن أن يقوم به التعليم على طريق التوحيد فى الثقافة العربية ، ومن ذلك ، المشروع الذى أضطلع به منتدى الفكر العربى بعمان منذ أواخر الثمانينات حتى أوائل التسعينات ، فقد جند عدد كبير متن الخبراء المتخصصين فى مشروع عرف باسم " مستقبل التعليم فى الوطن العربى " ولأن عدد غير قليل ممن شاركوا فى هذا المشروع لم يكونوا من محترفى العلوم التربوية وحدهم ، بل كانوا من تخصصات أخرى تتسم بالطابع الفكرى والثقافى ، فقد جاءت أفكار التقرير الصادرة عن هيئة المشروع فى عمان ١٩٩٠ يحمل مؤشرات هامة فى الربط بين التعليم والثقافة .

فمن ذلك ما تم التأكيد عليه من أن مضمون التعليم لن يكون فقط أو فى الأساس تلقين المعارف والعلوم ، فهذه تتغير بوتيرة متسارعة ، لذلك فمهما كانت كفاءة المدرسة فى التلقين ، فإنها ، أولا لا تستطيع تلقين كل شئ لكل تلميذ ، وهى ثانيا ، لا تستطيع أن تستبقى التلميذ فى المدرسة طول الحياة ، لذلك فإن المفهوم الحاكم للعملية التربوية للمستقبل سيكون تعليم التلميذ كيف يتعلم ذاتيا ، ويقتضى ذلك بالضرورة إعداد وتأهيل المعلم وإعادة بناء المناهج بحيث تساعد التلميذ على اكتساب مهارات التعليم الذاتى ، ومعرفة مصادر المعلومات ، واسترجاع هذه المعلومات ، وتحليلها ، ونقدها ، والاختيار الأمثل من بينها لتوظيفه فى حل المشكلات .

واتساقا مع هذا المفهوم الحاكم فى العملية التربوية ، فإن المدرسة النظامية لابد أن ينظر لها على أنها أحد مصادر التعليم والتعلم ، إلى جانب مصادر أخرى غير نظامية ، أهمها أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة والاتصالات الحديثة وأماكن العمل والمكتبات العامة ، أى أن معاهد التعليم النظامية ستشاركها مؤسسات مجتمعية أخرى فى العملية التربوية ، وبالتالى يسير التعليم نحو وضعه الأمثل وهو أن يصبح نشاطا مجتمعيا شاملا لكل الأفراد وفى كل المؤسسات ، بحيث يتحقق " المجتمع المعلم المتعلم " .

وإذا كانت تلك صورة من صور الجهود التعليمية التى سعت نحو التوحيد ، فإن الوطن العربى شهد فى الوقت نفسه جهودا أخرى سارت فى الطريق العكسى ، ولا غرابة فى ذلك ، فالتعليم سلاح ذو حدين ، إذا كان يعمل على التوحيد ، فإنه كذلك يمكن أن يعمل على التفريق ، وكانت معظم هذه الجهود فى عهود الاحتلال الأجنبى الذى فتح الباب لكثير من الأنشطة التى من شأنها أن تكرس الفروق وتعزز الطائفية وتقوم على الاختلافات العرقية ، ومن أبرز ما تم على هذا الطريق ما سار عليه التعليم فى دول المغرب العربى ، وما قام به الاحتلال البريطانى بالنسبة للتعليم فى جنوب السودان ، كذلك ما شهدته الأرض اللبنانية من " جزر " منعزلة من التعليم التى تقوم على الاختلافات المذهبية ، وكل هذا كان من شأنه أن يساعد بطبيعة الحال على تعميق صور الاختلاف وتجذيرها ، ومد ظلالها إلى آفاق أخرى .

وبعد .....

إن الذى لا تخطئه عين المراقب ، هو أن المسيرة " الفكرية " كما هى مسطورة على صفحات الأوراق للدور الذى يستطيع التعليم أن يقوم به كعامل من عوامل التوحيد فى الثقافة العربية مسيرة تتسم بالإحاطة والشمول والكلية ، فما من مشكلة وما من قضية إلا ودارت حولها بحوث ودراسات وعقدت لها المؤتمرات وسطرت حولها المقالات ، لكن الناظر إلى واقع القضية يرى أنها تكاد تسير فى اتجاه مناقض لكل ما تم تسطيره على صفحات الورق ، فكأننا أمام تضخم مذهل فى الأوراق ، وانحسار مخز فى العمليات التنفيذية .

إننا لا نحتاج إلى جهد كبير فى البحث عن الأسباب ، ولكن الذى لا شك فيه أن كل هذه " اليوتوبيات " التربوية الثقافية ، ما كان يمكن أن تظل محلقة فى أجواء عالية لتبلغ سماء لا يطار لها على جناح ولا يسعى على قدم ، وهى لكى تتشخص فى واقع ملموس فقد كانت تحتاج إلى قرارات وسياسات لا يمسك علماء الثقافة بقيادتها ، ومن هنا فقد عصفت بها أعاصير السياسة المتغيرة دوما المتبدلة من حين إلى آخر ، ويكفى أن نسوق لهذا مثالا ما حدث لأجهزة

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ أواخر السبعينات حيث نقلت من مصر واستبعدت من أنشطتها فى معظم الأحوال حتى أواخر الثمانينات ، وكذلك اتحاد الجامعات العربية ، وما يحدث لآلاف المدرسين المصريين الذين يشكلون جسورا معرفية وثقافية بين مصر ومواطنى كثير من الدول العربية ، عندما يحدث خلاف سياسى مع إحدى الدول العربية ... وهكذا .

كذلك فإن المراقبين لمسيرة التطوير التعليمى العربى منذ حرب الخليج الثانية يلاحظ انكفاء على الذات فى كثير من المواقع ، لقد كان هذا الاتجاه فى بداية آمره يرفع شعارا له وجاهته عندما صدرت رغبات – مثلا – بالتكويت أو السعودة أو التعمين ، إذ فهم من ذلك أن يحيل أبناء البلاد تدريجيا فى وظائف التعليم المختلفة ، لكن هذا الشعار امتد ليشمل كثيرا من المقررات والموضوعات الدراسية لتكرس صور التميز الإقليمى وتتجاوز صور التوحد القومى .

إننا نأمل فى أن يجئ اليوم الذى لا تتحمل فيه الجهود التعليمية والثقافية المشتركة النتائج السلبية للخلافات السياسية ، إن وجود مثل هذه الخلافات ليس غريبا ، فهو ، – ربما – يكون من طبائع الأمور ، لكن ليس من طبائع الأمور – فى الغالب – أن يكون تقطع الروابط التعليمية والثقافية مرافقا لها ، بل إن استمرار هذه الجهود والروابط ، مع وجود خلافات ، يمكن أن يؤدى ، تدريجيا ، إلى أن تقل احتمالات حدوثها ، وإلا فسوف يستمر ما قد أشرنا إليه ، وهو أن تتكفئ بعض البلدان على ذاتها فتكثف برامج التعليم فيها على ما يخصها هى وحدها مديرة ظهرها عن كل أو معظم ما كانت تنادى به كافة الاتفاقات والمعاهدات التعليمية والثقافية العربية .